الأمم المتحدة

E/2008/NGO/15

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
30 May 2008
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٨

نيويورك، ٣٠ حزيران/يونيه – ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

الاستعراض الوزاري السنوي: تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالتنمية المستدامة

بيان مقدم من مؤسسة الواحة للمدن المفتوحة، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/2008/100.

160608 160608 08-35901 (A)

البيان

يشمل هذا التقرير توصيات تتعلق بموضوع الجزء المنسق المتصل بالتنمية المستدامة لأغراض التخطيط على الصعيدين المحلي والإقليمي وذلك على نحو ما أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد نظمت مؤسسة الواحة للمدن المفتوحة بالتعاون مع المؤسسة الدولية للمدن المفتوحة المنتدى الدائم الذي عُقد بحضور ممثلين لسلطات وطنية ودولية وحكومية واتحادية، وبلديات، وجامعات، وممارسين ومنظمات للمجتمع الدولي بغرض إعمال مفهوم المدينة المفتوحة. واعتمد في إطار المنتدى إعلان بشأن المدن المفتوحة كان محور تركيزه دور الشراكات في استدامة التنمية وتحسين القدرات الإقليمية ومواجهة التحديات العالمية وتحقيق الهدف السابع من الأهداف الإنمائية للألفية.

إعلان باريس بشأن المدن المفتوحة: تمهيد

- الحاجة إلى ضمان تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛
- الحاجة إلى امتلاك أدوات لتقييم نُهج المشاريع ونتائجها وفقا لتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛
- الحاجة الملحة إلى اعتماد النهج وتعميمها على أساس توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي تصبح نماذج يُحتذى بها في جميع أنحاء العالم؛
- الحاجة إلى العمل بشكل عاجل لتحقيق الاستدامة العالمية؛
- قامت مؤسسة الواحة للمدن المفتوحة بالاشتراك مع المؤسسة الدولية للمدن المفتوحة بتنظيم منتدى دائم يتناول ''الشراكة من أجل تحقيق النتائج'' ويعقد في إطاره العديد من حلقات العمل والمؤتمرات الإلكترونية وتجري من خلاله دراسة الحالات وتحليل عوامل النجاح والفشل التي تتقاسمها المشاريع المنفذة والسعي إلى التوصل لنهج شاملة.
- تمثل هذه النقاط توصيات جرى توحيدها مع الشركاء في أثناء حلقتي عمل عقدتا في لشبونة وباريس على التوالي لكي تكون نهجا تُتبع في المشاريع الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

التوصيات:

١ - يتعين على الشراكات إرساء أشكال من التعاون الفعال فيما بين المؤسسات والمنظمات التجارية والمجتمع المدني من أجل تحقيق النمو وإيجاد الوظائف، مع إجراء البحوث عن أنواع جديدة من التنمية المدنية والإمكانيات البشرية التي من شأنها أن تساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢ - ولتحقيق النجاح، ينبغي على الشراكات المتعلقة بالتنمية المستدامة أن تدمج في استراتيجياتها مفهوم الأهلية المدنية وروح المبادرة بوصفهما محركين للتقدم والتطور من أجل تعزيز التنمية الديمقراطية.

٣ - ينبغي أن تُعطى الأولوية إلى الأشكال التشاركية للعمل الجماعي، المحلية منها وعبر الوطنية، الرامية إلى تحقيق أهداف ونتائج مشتركة وقابلة للقياس.

٤ - هناك تلازم إيجابي بين المواطنة والتنمية الاقتصادية والحياة المدنية الديمقراطية. ويتعين النظر إلى المواطنة في إطار النُهج والإجراءات بوصفها المكون الاستراتيجي الرئيسي لإحراز نتائج.

٥ - ينبغي النظر على جميع المستويات في شكل جديد من أشكال التثقيف يستشرف مفهوما مشتركا للتنمية الديمقراطية. ولا يمكن أن يترك هذا التثقيف للارتجال بل إنه يحتاج إلى العمل الدؤوب المستمر لأنه مزيج من ''الوعي'' و ''التفهم'' للتنمية الديمقراطية والمستدامة يستغرق استيعابه وقتا طويلا. ولذلك ينبغي أن يبدأ التثقيف لأغراض التنمية والتعاون في المدارس.

٦ - ينبغي أن تستند الأنشطة الاقتصادية إلى مبادئ المسؤولية والتضامن والاستدامة للاستجابة للصعوبات التي تنشأ عن المشاكل الاجتماعية والبيئية الراهنة.

٧ - ينبغي أن تُدمج المسائل البيئية والاجتماعية في الأنشطة التجارية.

٨ - تقع على عاتق الشركات الرائدة مهمة جديدة تضطلع بموجبها بمسؤوليتها الاجتماعية لتصبح رائدة للمجتمع المدني في إطار وظيفة مبتكرة تضاف إلى وظائفها.

٩ - ينبغي تحديد نُهج زراعية - إيكولوجية جديدة تُدمج في عمليات وتقنيات جديدة، وتعزيز هذه النهج ودعمها من أجل الوصول إلى النواتج الضرورية والحاسمة لا لمواجهة ظروف الأسواق العالمية فحسب بل لتشجيع الإدماج الاجتماعي والاستدامة البيئية. فنموذج زراعة المحصول الواحد الذي يعتمد على الإضافات الكيميائية ويفضي إلى الاستبعاد

الاجتماعي ولا يراعي اعتبارات الإمداد بالغذاء قد وصل في العديد من المناطق إلى حد الانتقاص من العوائد، ومن هنا تنشأ الحاجة إلى نماذج جديدة.

١٠ - لا بد من إعطاء الأفضلية للمبادرات التي يتبين أنها مسبوقة بتحليلات وبحوث عن الاحتياجات الإقليمية وبتخطيط ملائم، فلم يعد هناك مجال لأنشطة مجتمعية لا تندرج في خطة أوسع نطاقا حيث أن مخاطر الفشل مرتفعة للغاية.

١١ - ينبغي أن يكون أي نهج للتنمية الاقتصادية المحلية مراعيا وشاملا لكل مراحل سلسلة الإنتاج وهي: التنظيم الاجتماعي، والأثر البيئي، والقيمة الصناعية المضافة، والمرتبة التسويقية في العالم، والربط بين الأسواق.

١٢ - ثمة حاجة إلى بناء قدرات مديري الإدارات العامة والأطراف الفاعلة الاجتماعية في مجال التخطيط الإقليمي مع مراعاة الأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والمنظور العالمي.

١٣ - يعتبر الإسكان جزءا من عملية التنمية. وينبغي تخطيط سياسات الإسكان في إطار التكامل مع العروض الاقتصادية بحيث يتم تلافي التجمعات الحضرية التي تتجاوز حدا معينا.

١٤ - ينبغي أن تُراعى في سياسات الإسكان الحاجة الملحة إلى إدماج مفهوم استدامة الموارد الطبيعية (المياه والطاقة) في عمليات البناء. ويتعين النظر في إرساء أدوات لقياس ملاءمة المباني القائمة.

١٥ - ينبغي أن تُشكل شبكات للصناعة الزراعية تصنف حسب الفصائل وتنتظم في رابطات أو تعاونيات فيما يعد السبيل الرئيسي للتصدي لمعظم ما يوجهنا اليوم من تحديات. فالشبكات المنظمة للفصائل الزراعية تحسن القدرة على الانتاج بنوعية ثابتة، وتستطيع أن تكفل الإمداد اللازم بالغذاء وأن تحول المناطق الريفية المهملة إلى مناطق منتجة، وأن تعمل على عدم هجرة السكان للمناطق الريفية، بحيث تتفادى الاستبعاد الاجتماعي والآثار المرتبطة بمفهوم ''المدن الكبرى'' وترفع إلى أقصى حد القيمة المضافة إلى المنتجات المحلية. وتعتبر هذه الشبكات أداة هامة من أدوات التنمية المستدامة.